سياسة اليابان الاقتصادية حيال العراق ودول الخليج العربي (١٩٥٢-١٩٧٣)

"دراسة تأريخية"

أ.م. د. وسام هادي عكار

وزارة التربية/ المُديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الياباني، العراق، الخليج العربي

المستخَّلص:

شغلتْ الدول العربية أهمية بارزة في الخارطة السياسية اليابانية، وتأتي تلك الأهمية من حسابات دقيقة، تنطلق من سيطرة المعايير الاقتصادية دون غيرها على الرؤية اليابانية للعالم، فالسلوك الاقتصادي الياباني يرمي إلى تحقيق أقصى منفعة للحصول على المواد الأولية وتسويق منتجاتها من جانب، وأقل تكاليف بتجنب الانغماس في مشكلات سياسية غير محسوبة العواقب من جانب آخر. ويُلاحظ بصفة عامة سيطرة الأهداف الاقتصادية في استراتيجية السياسة اليابانية حيال تلك الدول في مختلف الجوانب، فحتى عندما تتجه اليابان إلى تقديم مساعدات اقتصادية لعدد من الدول العربية، فإن ذلك يكون في إطار رؤية شاملة لعدم أثارة ردود الفعل السلبية من أطراف إقليمية ودولية أُخرى.

إشكالية البحث:

حاولت إشكالية البحث مُناقشة الأسئلة الآتية: متى بدء التوجه الإقتصادي نحو الدول العربية؟ وكيف تطورتْ السياسة الإقتصادية اليابانية في تلك المنطقة الحيوية من العالم؟ وهل الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي دفعتْ اليابان نحوها أم إن هناك اعتبارات أُخرى كانتْ وراء التوجه الياباني المذكور؟ وما هو موقف اليابان من أزمة النفط التي أعقبت حرب تشرين ١٩٧٣؟ وكيف تعاملت معها وما هي انعكاساتها على الإقتصاد الياباني؟ فضلاً عن دراسة سياسة اليابان الإقتصادية حيال الدول العربية الآسيوية؟ إن الإجابة على هذهِ الأسئلة ستكشف أهمية بحث السياسة الإقتصادية لليابان حيال الدول العربية الآسيوية، وعلى النحو الذي يتيح وضع تقييم كامل عن مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسة.

منهجية البحث:

ركن هذا البحث إلى مجال الدراسات التأريخية، وفي ذلك إعتمد الباحث المنهج التأريخي الوصفي التحليلي، أخذاً بالحسبانِ الموائمة ما بين التسلسُل التأريخي ووحدة الموضوع، ساعياً التوصل إلى إجاباتٍ موضوعيةٍ تشكل بمُجملها هدف البحث. حُددت المدة الزمنية للبحث بين عام (١٩٥٢-١٩٧٣)، لأن التأريخ الاول مثَّل استقلال اليابان من الاحتلال الأميركي وبداية مشروعها النهضوي من كافة الجوانب، في حين مثل التأريخ الثاني اثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣ على الاقتصادي الياباني. في ضوء ذلك، قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تطرق الأول إلى طبيعة السياسة الاقتصادية اليابانية حيال الدول العربية (١٩٥٢-١٩٧٣)، بشكل عام واثر أزمة النفط لعام ١٩٧٣ على الاقتصاد الياباني، في حين تناول المحور الثاني سياسة اليابان الإقتصادية حيال العراق الذي كان سباق في توطيد علاقته مع اليابان منذ عام ١٩٢٨، بينما ناقش المحور الثالث تلك السياسة حيال الدول العربية الخليجية.

المُقدمة:

تدور العلاقات الاقتصادية اليابانية- العربية حول مجالات عدة تحركها جميعاً الديناميكية اليابانية في سعيها الدائب للوصول إلى المواد الأولية والأسواق، ولعل من أهم سمات تلك الديناميكية إنها تتحرك دون دعم سياسية أو عسكري أو اجتماعي أو أيديولوجية محددة؛ بل تركيزها أقتصر على المنافسة الدولية، أي بيع السلعة الأفضل جودة والأقل سعراً. أما أبرز تلك المجالات فهي: التبادل التجاري والشركات النفطية والمشروعات المشتركة والدعم التكنولوجي، وثمة مجال ذو أهمية خاصة هو الأنموذج الياباني، الذي يلخص التجربة اليابانية في عملية التحول نحو الحداثة لكونها أفضل أنموذج لأنجح تجربة(١).

أولاً: طبيعة السياسة الاقتصادية اليابانية حيال الدول العربية (١٩٥٢-١٩٧٣)

مثلّتْ التجارة الخارجية الجانب الأكبر من الاقتصاد الياباني حيال الدول العربية منذ استقلالها عام ١٩٥٢، نتيجة افتقارها للمواد الأولية. لذا، بادرت بعثة تجارية يابانية في شباط ١٩٥٣، إلى زيارة عدد من الدول العربية هدفت إلى توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بينها(٢). كما أدركتْ اليابان إن نجاح المنافسة يتطلب رفع المستوى التقني في أدائها الإنتاجي، وإنتاج سلع ذات تقنيات أعلى، وتطلب الهدفان رفع مستوى حجم المنشآت الإنتاجية ومن الطبيعي أن تزداد الحاجة إلى موارد الطاقة المحركة لتلك العملية الإنتاجية الضخمة(٣). ومن ثم ارتفع الاستيراد الياباني من الدول العربية للنفط الخام والغاز الطبيعي، مقابل تصدير نطاق واسع من السلع والتجهيزات إلى الدول العربية، مما أدى إلى انتشار الشركات اليابانية في الدول المنتجة للنفط لاسيما بعد الارتفاع المطرد في استهلاك اليابان للنفط(٤).

تتجلى أهمية المنطقة العربية لأنها تُمثل واحدة من أهم مصادر اليابان من النفط والغاز، وعليه يتضح لنا الأهمية التي تولها السياسة اليابانية- ذات الرؤية الاقتصادية- للمنطقة العربية، التي مثلّتْ سوقاً لتصريف المنتجات اليابانية الهائلة والمتنوعة ما بين السيارات والمُعدات والأجهزة الكهربائية، فضلاً عن وجود قناة السويس التي تُعدّ الشريان الحيوي الذي يربط اليابان بالقارة

الأوربية، ووجود معظم المضائق والممرات المائية التي تسلكها التجارة اليابانية -استيراد وتصدير- في أو تحت إشراف دولي عربي(٥). كل تلك الأمور وغيرها جعلت من المنطقة العربية مجالاً حيوياً لاهتمامات السياسة اليابانية، وهو ما دعا رئيس الوزراء الياباني (كاكوي تاناكا Kakuei Tanaka تموز ١٩٧٢- كانون الأول ١٩٧٤) إلى القول" إذا قامتْ الحرب العالمية الثالثة فلابدّ أن تبدأ من الشرق الأوسط"(٦). وقد أثبتتْ الأحداث اللاحقة منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين حقيقة تلك المقولة بعدما غدتْ تلك المنطقة برميل البارود في العالم لأهميتها الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي.

تمثلتْ إستراتيجية اليابان إزاء الدول العربية في إقامة علاقات مباشرة معها في جميع المجالات الممكنة، بالمقابل كان الدول العربية بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا والخبرات الفنية وإلى السلع الاستهلاكية، الأمر الذي أدى إلى قيام علاقات وطيدة بين الجانبين مبنية على أساس الثقة والمصالح المتبادلة(٧) . وما ساعد على قيام تلك العلاقات وجود عاملين أساسيين: أولهما ما أكد عليه(مانع بن سعيد العتيبة ١٩٤٦-) أول وزير للنفط والثروة المعدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً : " لا يوجد بين العالم العربي واليابان خلافات جدية أو طموحات حول حدود وهذا مما يُساعد كثيراً على إنشاء علاقات ودية حميمية"(٨). وثانيهما: إن تعامل اليابان غير مشروط سياسياً وهذا ما أكده رئيس الوزراء الياباني تاناكا عندما ذكر " نحن نريد علاقات مع الدول العربية بدون لون سياسي"(٩).

في السياق نفسه، عزز المستوى التكنولوجي الرفيع الذي بلغته الصناعة اليابانية، والقدرة التنافسية العالية لتلك الصناعة وجدية كواردها المتخصصة، على تطور العلاقات اليابانية العربية، عن طريق مساهمتها في العديد من المشروعات التنموية للإقتصاد العربي، لاسّيما أن الشركات الصناعية اليابانية الكُبرى قادرة على الإيفاء بمتطلبات تلك التنمية ومن ثم الفائدة الكبيرة التي تجنيها عن طريقها(١٠).

وبقدر تأثر العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والدول العربية على الأوضاع الاقتصادية، فمن الأهمية بمكان أن نُميط اللثام عن طبيعة تلك العلاقات. أقامتْ اليابان علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية عقب استقلالها عام ١٩٥٢، واستخدمتْ مسارين للتطوير تلك العلاقات، أولهما تعزيز علاقتها الثنائية مع الدول العربية، وثانيهما تعزيز علاقاتها المتعددة الجوانب مع جامعة الدول العربية(١١)، إذ كانتْ اليابان تسعى باستمرار من أجل أن تكون الإدارة الدبلوماسية في خدمة أهدافها الاقتصادية، لذلك حرصت على التزام الحياد والابتعاد عن التورط في الصراعات الدولية التي قد تفقدها أسواقاً تجارية وتضر بمصالحها الاقتصادية(١٢).

اتصفت سياسية اليابان الخارجية إزاء الدول العربية قبل الحرب(العربية- الإسرائيلية الرابعة ٦ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٣) ، على التبعية للولايات المتحدة الأميركية في مؤازرتها (لإسرائيل) من جهة(١٣)، وعلى التزام التكتم في التعبير عن تلك المؤازرة حتى لا يتأثر نتيجة لذلك إمدادها من النفط، لاسّيما أنها تعتمد على نحو ٩١,٩% من وارداتها البترولية من الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ وانخفضت النسبة إلى ٨٧,٣% عام ١٩٦٩، ثم إلى ٨٢% عام ١٩٧٣، وبلغتْ واردات اليابان من

النفط العربي عام ١٩٧٣ نحو ٤٧,٤% من أجمالي إستيراداتها الخارجية. ويُبين الجدول الآتي كمية تلك الواردات.

جدول (١)

واردات اليابان من النفط الخام العربي لعام ١٩٧٣ بألف برميل يومياً(١٤)

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت	عُمان	ليبيا	العراق	قطر	الجزائر
كمية الواردات	٩٨٩	٥٣٨	٤٠٧	٢٦٦	٩٢	٢٦	١٧	٤	١

يتضح من الجدول أعلاه أن دول الخليج العربي هي مركز لواردات اليابان النفطية من المنطقة العربية، ويُعزى ذلك إلى قلة النفط في باقي الدول العربية الذي يكفي للإستهلاك المحلي فقط، إذ اسهمت السعودية بنحو ٤٢% من اجمالي الصادرات العربية للنفط الخام إلى اليابان، والامارات بنحو ٣٢% ، الكويت ١٧% والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ١١%، عُمان ٤% .

هنا يُثار تساؤل: لماذا لم تُساهم حاجة اليابان النفطية إلى إقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية قبل حرب تشرين ١٩٧٣؟ الجواب على هذا التساؤل يكمن في أن العلاقات بين الدول العربية واليابان بشكل عام جاءتْ عقب قيام العلاقات بين الكيان الصهيوني(إسرائيل) واليابان، والتي بدأتْ بعد استقلال الأخيرة مباشرة وتوطدتْ تلك العلاقات الاقتصادية والسياسية تدريجياً. لذلك اكتفتْ اليابان بإعلان مساندتها (لإسرائيل) في حرب حزيران ١٩٦٧، وتفسير مضمون القرارات الدولية بما يتلاءم مع وجهة النظر الأميركية(١٥)، كما إنها فضلتْ عدم مناقشة العلاقات مع الدول العربية من الزاوية السياسية؛ بل كانتْ أميل إلى جعل التعاون الاقتصادي هو الذي يتولى تسوية الصعوبات السياسية (١٦).

يبدو أن عدم الاهتمام السياسي بين اليابان والدول العربية حتى حرب تشرين، لم يكن طبيعياً. التفسير واضح من جانب اليابان إن سياستها الخارجية وحتى تلك الحرب وضعتْ تحركها بثلاث مسارات لا رابع لها: البناء الذاتي، التبعية الأميركية، والفاعلية الإقليمية(١٧)، والعالم العربي بطبيعة الحال ما كان يستطيع أن يقدم لليابان أي إسهامات حقيقية لتلك الأهداف. يزيد من ذلك مجموعة من المتغيرات التي كانت لابدّ وأن تفرض على سياستها الخارجية قلة التركيز على المنطقة، منها تميزها بالاضطراب وعدم الاستقرار، ومشكلة اللغة اليابانية التي مثلت هوة بين الطرفين، فضلاً عن أن المنطقة كانتْ بوجه عام ميداناً للحرب الباردة بين واشنطن وموسكو ، والمعروف أن السياسة اليابانية تدور حول المحور الأميركي، فضلاً عن تجنب التورط في الصراعات الأيديولوجية(١٨).

برغم ذلك ففي بداية السبعينيات من القرن العشرين طرأت تغيرات جديدة، ليس على نطاق التعامل الدولي في المنطقة العربية بل متصلة بمشكلة التوازنات الدولية، منها أن اليابان أضحتْ

واعية بضرورة خروجها من سلبيتها التقليدية، لاسيما أن التنافس بين الاقتصاد الياباني والأميركي والأوربي كان على أشده (١٩). من جانب آخر، أدى نشوب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، إلى دفع وزراء خارجية (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط- آوابك Organization of Arab Petroleum Exporting Countries-OAPEC) إلى الاجتماع في الكويت يوم السابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ من أجل بحث ما الذي يجب عليهم فعله في إطار الجهد العربي المشترك، الضاغط على القوى الأجنبية لمناصرة المجهود الحربي لجهة الصدام المباشر مع(إسرائيل). وتمخض عن ذلك الاجتماع إلى إعتماد مبدأ "النفط سلاح في المعركة" عن طريق تخفيض الإنتاج العربي من النفط الخام بنسبة شهرية لا تقل عن ٥% ورفع أسعار النفط الخام بنسبة ٧٠%، إلى أن يتم طرد القوات الصهيونية من الأراضي العربي المحتلة منذ عدوان ١٩٦٧، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، كما ربطوا ضخ النفط إلى الدول المستوردة بمواقف حكوماتهم من الحرب (٢٠).

وعلى نحوٍ عام، أدتْ ملابسات أزمة النفط إلى إصابة ميزان المدفوعات الياباني بعجز بلغ نحو عشرة مليار دولار، كما أدى ارتفاع أسعار النفط الخام من ثلاثة دولارات إلى أكثر من أحد عشر دولار للبرميل، على أسعار السلع الأُخرى وعلى سوق العرض والطلب بوجه عام (٢١)، كما أُصيب المواطنون اليابانيون بالصدمة ولجئوا إلى تخزين احتياجاتهم اليومية والضرورية من الكيروسين وعدد من السلع، وعملت الشركات والمصانع على خفض نسبة إنتاجها، خوفاً من ارتفاع أسعار المواد الخام وأجور العمالة، وعملتْ على زيادة المخزون السلعي وحجبه من التداول مما زاد الهوة بين العرض والطلب(٢٢).

ونتيجة لافتقار اليابان للنفط ووجود نحو ٦% فقط من محطاتها لتوليد الكهرباء يمكنها أن تتحول إلى الفحم كبديل للنفط، بات واضحاً أنه بدون النفط سرعان ما يعتري الاقتصاد الياباني، ويصيب النظاميين السياسي والاجتماعي حالة من الفوضى العامة. من هنا- ومع وعي صانعي القرار السياسي الياباني- أدركوا أنه ليس أمامهم إلا أن يبذلوا قصارى جهدهم الدبلوماسي للتكيف مع الضغط العربي ليمس صميم الآلة الاقتصادية اليابانية ذاتها(٢٣).

حاولتْ اليابان تجاوز ازمة النفط بأقل الخسائر، بعد تكاتف العُمال والإدارة لتطبيق إجراءات التقشف بنجاح، منها إتباع سياسة الترشيد التي أتبعتها عقب استقلال مباشرةً، عن طريق ترشيد استهلاك النفط وحسن استخدامه، وتقليص الحجم أو إغلاق المصانع التي تعتمد بشكل كثيف على مصادر الطاقة، لاسيما الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وإنتاج الخشب وعجينة الورق والمنسوجات والصُلب وبناء السَفن، في الشأن ذاته، بدأتْ الحملة القومية للحد من الاستهلاك غير الضروري للكهرباء، بجعل درجات حرارة المنازل أقل دفئاً في الشتاء وأقل برودة في الصيف، كما شجعتْ على تقليص الإعلانات الضوئية في الشوارع(٢٤). وكما هو متوقع ظهرتْ مشكلة البطالة من أثر الأزمة ولكن الشركات لم تستطيع أن تتخلص من عُمالها الدائمين لأن العُرف يمنع ذلك، فاضطرتْ إلى الاستغناء عن الكثير من العُمال الوقتيين وعدم تعيين موظفين جُدد، والإحالة المبكرة للمعاش مع

منح مكافأة خاصة لعدد آخر، أو مداورتهم من شركة إلى أخرى، واستمرتْ الجهود الخاصة بضغط تكلفة العمالة دون اللجوء إلى الاستغناء عنهم(٢٥).

ثانياً: سياسة اليابان الإقتصادية حيال العــراق ١٩٥٢-١٩٧٣:

لم يغب العراق عن أذهان اليابان منذ بداية العشرينيات من القرن العشرين، لاسّيما عقب أن تطورت العلاقات التجارية بين بغداد وطوكيو بين عاميّ(١٩٢٨-١٩٣٩)، مع ذلك لم يكن سهلاً على بريطانيا صاحبة المصالح المتشعبة في العراق أن تتركه لقمة سائغة لليابان أو غيرها، إلَّا إنَّ العلاقات الإقتصادية شهدت انتعاشا ملحوظا بلغ ذروته عام ١٩٤٠، ولكن تلك العلاقات اعتراها تراجع بعد انضمام اليابان لدول المحور واعلان العراق مساندة دول الحلفاء(٢٦).

بيد أن اليابان بعد استقلالها عام ١٩٥٢، إعادة علاقتها الدبلوماسية والإقتصادية مع العراق بشكل تدريجي، وشكل التبادل التجاري إحدى السمات المهمة والأساسية في سياسة اليابان الإقتصادية تجاه العراق. وفي ضوء ذلك وصل إلى بغداد في السادس والعشرين من شباط ١٩٥٣، وفد تجاري ياباني ضمن مندوبين من رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة التجارة والصناعة الدولية ووكالة التخطيط الإقتصادي ومصرف الإستيراد والتصدير الياباني(٢٧)، وبعد مداولات مع الحكومة العراقية توصل الطرفين إلى مسودة إتفاقية تجارية في الرابع من آذار ١٩٥٣ أهم ما جاء فيها:

أولاً: يتم دفع أثمان البضائع والخدمات في كل مال لهُ صلة بالإستيراد والتصدير بين اليابان والعراق بالعملة الأسترلينية حسب إتفاقية الدفع الإسترليني الموقعة في طوكيو بين الحكومة اليابانية والبريطانية في الحادي والثلاثين من آب ١٩٥٢.

ثانياً: تمنح كل من الدولتين إجازات الإستيراد والتصدير حسب القوانين والأنظمة المعمول بها في كل منها.

ثالثاً: تخبر كلا الدولتين الواحدة الأُخرى عن التغييرات التي تحدث في سياسة التصدير والإستيراد وعن الأنظمة المتعلقة بذلك، بحيث يتشاور الطرفان في كل ما قد ينشأ من أمور لها مساس بالتجارة.

رابعاً: لا تقتصر البضائع الممكن تصديرها على سلع معينة بل ضرورة تنوعها لإيجاد من التقارب النسبي في الميزان التجاري بين الدولتين.

خامساً: تسهل الحكومة اليابانية استخدام الفنيين والإخصائيين اليابانيين في العراق بموجب إتفاق بين الحكومة العراقية وبين الفنيين اليابانيين، كما تقدّم المساعدات لتدريب الفنيين والأخصائيين العراقيين في اليابان.

سادساً: تكون هذه الإتفاقية نافذة المفعول مدة عام واحد من تاريخ المصادقة عليها، ويمتد العمل بها أوتوماتيكياً مدة عام أُخرى، ما لم توجه إحدى الحكومتين إلى الأُخرى قبل تسعين يوماً من نهاية المدة المقررة إشعاراً خطياً برغبتها في إنتهائها(٢٨).

أما أهم البضائع التي تصدرها اليابان إلى العراق بموجب مسودة المعاهدة فهي: الخيوط والاقمشة الصوفية والقطنية الحرير الصناعي، منتجات الحديد والصُلب منها القضبان المتنوعة، الصفائح والألواح والصُلب للأبنية الأسلاك الشائكة، المسامير الأسمنت والمواد الكيمياوية وعجلات السيارات والأخشاب بكافة أنواعها ، فضلاً عن الأجهزة اللاسلكية والعلمية والكاميرات والساعات الكبيرة والصغيرة والدراجات والمواد الغذائية وأواني الطبخ. أما البضائع التي تستوردها اليابان من العراق فهي القطن الخام وبذور القطن الكتان الحبوب الصوف الجلود التمور النفط الخام والخامات الضرورية للأغراض الكيمياوية(٢٩).

بادرتْ الحكومة اليابانية عقب ذلك بأتخاذ إجراءات عملية من أجل تثبيت ركائزها الإقتصادية في العراق بإرسال بعثات تجارية إلى العراق، منها مجيئ وفد تجاري في الثاني عشر من آذار ١٩٥٥، للتداول في معادلة الميزان التجاري بين الدولتين، ووصول بعثة تجارية تمثل مندوبين عن معامل صناعة الورق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٥، للتدعيم تلك الصناعة في العراق، كذلك وصل في التاسع عشر من حزيران ١٩٥٥ وفد رفيع المستوى من شركة ميتسوبيشي لزيادة صادرات هذه الشركة من المكائن والآلات الكهربائية، فضلاً عن وصول وفد ضمن عدد من وزراء يابانيين سابقين في الحادي والثلاثين من كانون الثاني١٩٥٧،لإجراء مباحثات مع وزيري المالية والاقتصاد العراقيين لتعزيز سبل التعاون السياسي والإقتصادي بين الطرفين (٣٠).

وفي ضوء ذلك قررتْ الحكومة العراقية تأليف لجنة خاصة لدراسة العلاقات التجارية بين العراق واليابان ووضع الأُسس لتحسين الميزان التجاري بما يكفل رعاية مصالح العراق نظراً للتفاوت الكبير في الميزان التجاري الذي كان لصالح اليابان(٣١)، في حين أعلن(ميكيتارو ماتسونو Mikitaro Matsuno) القائم بأعمال المفوضية اليابانية في بغداد في تشرين الأول ١٩٥٩، بأن الحكومة اليابانية تنوي إقامة معرض صناعي في بغداد في آذار عام ١٩٦٠، تعرض فيه آخر ما توصلتْ إليه في حقول الصناعة والتجارة والإنتاج، ويضم نماذج مختلفة من المعامل الصغيرة ومولدات القوة الكهربائية والمنتجات الصناعية الأُخرى، مبيناً إن اليابان على استعداد لأن تساهم في أي مشروع صناعي يرغب العراق في إقامته للإفادة من تجارب المؤسسات اليابانية وخبرائها في مختلف الحقول (٣٢)، ويوضح الجدول الآتي حجم التبادل التجاري بين اليابان والعراق في المدة(١٩٥٢-١٩٦٠).

جدول (٢)

حجم التبادل التجاري بين اليابان والعراق للأعوام (١٩٥٢-١٩٦٠) (٣٣) / بالدنانير.

العام	قيمة صادرات اليابان إلى العراق	النسبة المئوية للصادرات اليابانية في مجمل استيرادات العراق	قيمة الاستيرادات اليابانية من العراق	النسبة المئوية للاستيرادات اليابانية في مجمل صادرات العراق
١٩٥٢	٣١٣٧.٤٠	٥,٠٨	٢٣٢٧٣٨٠	١٢,٤٠
١٩٥٣	٤٣٦٧٨.٩	٦,٣٦	٣٤٧٤٢	٠,١٨
١٩٥٤	٥٩٢٧٢١٨	٨,١٦	١٠٥٧٥٦	٠,٥٩
١٩٥٥	٨١٩١٢٦٧	٨,٤٣	٢٢٣٥.٩	١,٤٠
١٩٥٦	٧١٤٣١٣٨	٦,٣٠	٩٩٠.٣	٠,٧٥
١٩٥٧	٨٩١٣٤٢١	٧,٣٢	١٠٥١٢.٧	٤,٧٣
١٩٥٨	٨٥٩٩.٤١	٧,٨٣	١٨٤٤٦٤	١,٢٩
١٩٥٩	٨٤٧٩٦١٦	٧,٢٧	١٣٩٩٩٣	١,٢٢
١٩٦٠	٦٥٢٣٨٢٢	٤,٦٩	١٠٠١٦٦	١,٢٥

يبدو من الجدول أعلاه رجحان الميزان التجاري لصالح اليابان في المدة المذكورة، إذ بلغ العجز ٩٦٦٠ دينار عام ١٩٥٢، ووصل إلى ٦,٤٢٣,٦٥٦ دينار عام ١٩٦٠، وذلك يدل على أهمية البضائع اليابانية في الأسواق العراقية. كما أدى تحسين العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين إلى أن تنعكس إيجابياً على تطور العلاقات الإقتصادية. وعلى أثر ذلك تواصلت المباحثات بين الطرفين، حتى تم التوقيع على إتفاقية تجارية في السابع عشرة من حزيران ١٩٦٤ تضمنت مقدمة وتسعة مواد جاء نصها:

اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اليابان لعام ١٩٦٤

إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اليابان رغبة منهما في توسيع وتوثيق العلاقات التجارية بين بلديهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى: تسعى الحكومتان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين بلديهما وتسهيل تبادل السلع بجميع الوسائل المُمكنة.

المادة الثانية: تمنح حكومة كل بلد إلى منتجات البلد الآخر فيما يتعلق بإصدار إجازات الإستيراد والتصدير معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة إلى أي بلد أجنبي آخر وذلك ضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية في بلديهما.

المادة الثالثة: تمنح حكومة كل بلد منتجات البلد الآخر فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب والتكاليف الأُخرى والإجراءات الخاصة بها، معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة إلى أي بلد أجنبي آخر ضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية في بلديهما.

المادة الرابعة: تجري تسوية المدفوعات المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين بالعُملات القابلة للتحويل وذلك طبقاً للقوانيين والأنظمة السارية في البلدين.

المادة الخامسة: رغبة في المساهمة بالتنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة في بلديهما، تسعى الحكومتان إلى إيجاد أفضل أشكال التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بما في ذلك تبادل المعرفة العلمية والتكنولوجي.

المادة السادسة: مع مراعاة القوانين والأنظمة المرعية في البلدين وطبقاً لمبدأ عدم التمييز تقوم حكومة كل من البلدين بتسهيل دخول ومغادرة وإقامة وسفر رعايا البلد الآخر وسكناهم وأعمالهم في أراضيها وذلك لغرض تنمية العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين.

المادة السابعة: تمنح كل من الحكومتين الأُخرى التسهيلات الضرورية لإقامة المعارض التجارية في أراضيها ضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية في بلديهما.

المادة الثامنة: تؤلف لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الحكومتين وتجتمع بناء على طلب أي من الحكومتين لغرض مراجعة تنفيذ هذهِ الإتفاقية ولضمان تطبيق أحكامها.

المادة التاسعة: تدخل هذهِ الإتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد بأن الإتفاقية قد صودق عليها طبقاً للإجراءات القانونية لكل من البلدين. وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائياً سنة بعد أُخرى ما لم تتقدم حكومة أحد البلدين بإشعار تحريري يتضمن رغبتهما في إنهاء الإتفاقية وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل(٣٤).

أما أهم السلع اليابانية المُصدّر للعراق وفق ما جاء في المعاهدة فهي: الأغذية المعلبة- المواد الكيمياوية- العقاقير الطبية- الأصباغ – مبيدات الحشرات- المواد البلاستيكية عدا ما يُنتج في العراق- الأسمدة- أقمشة القطن وأنسجة صناعية- الحديد والفولاذ ومنتجاتهما- الأسلاك الكهربائية- المكائن- السَفن والسيارات- الإطارات والأنابيب المطاطية- الخشب- الإسمنت الأبيض – منتجات الزجاج والسيراميك- الورق ومنتجاته(٣٥). في حين كانتْ السلع العراقية المُصدّرة إلى اليابان هي: تمور الأكل- التمور للأغراض الصناعية- الحبوب(الشعير والحنطة)- النفط الخام- المنتجات النفطية من ضمنها الأسفلت- الجلود – الصوف– القطن- المصنوعات اليدوية- التبغ- المشروبات الكحولية- العلف الحيواني- البذور النباتية النادرة- السجاد- الملح، إذ غدتْ الإتفاقية سارية المفعول اعتباراً من التاسع من أيلول ١٩٦٤. ووقّع عليها من الجانب العراقي طالب جميل وكيل وزير الإقتصاد، ومن الجانب الياباني(ماساو ياكي Masao Yaki) السفير الياباني في العراق(٣٦).

ساعدتْ تلك الاتفاقية على تعزيز أواصر العلاقات الإقتصادية بين اليابان والعراق بالقطاعات كافة، فعقب مجيء بعثة تجارية يابانية إلى العراق في تشرين الثاني ١٩٦٤، عقدتْ اجتماعاً في المقر العام لإتحاد الصناعات العراقي ضم المدراء العامين بالغزل والنسيج العراقي، تداولوا فيه الأمور ذات العلاقة بصناعة النسيج والغزل والطاقات الإنتاجية وأنواع الأقمشة التي تُنتج وعن المعدات والأجهزة الخاصة بذلك(٣٧).

من جانب آخر، وفي إطار تبادل الخبرات وافقتْ الحكومة اليابانية على مساعدة العراق في مجال القطاع الزراعي عن طريق جلب خبراء ومعدات وغيرها دون توقيع إتفاقية لذلك ، فقد وصل عدد من الخبراء اليابانيين في كانون الثاني ١٩٦٧، وتناقشوا مع ممثلين من وزارة الإصلاح الزراعي العراقية معوقات تطور الزراعة، فتوصل الطرفات إلى ضرورة الاهتمام بالأسمدة الكيمياوية العضوية، وتوافر الألآت الزراعية التي تستعمل لمختلف العمليات الزراعية، وإدخال محاصيل جديدة ذات أهمية إقتصادية، وتحسين مشروعات الري والبزل، ووضع تصاميم مناسبة لتطوير القُرى الزراعية، كما قام الخُبراء بزيارة مشروع المسيب، وأبدو ملاحظاتهم لغرض استخدام الأراضي المحيطة به لزراعة الرز(٣٨).

ومن ناحية أُخرى، وافقتْ الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الصناعة على تصديق المعاهدة المعقودة مع شركة ميتسوبيشي على تمويل معمل الأسمدة الكيمياوية في البصرة في الرابع من تشرين الأول ١٩٦٧، وبلغتْ كلفة المشروع تسعة عشر مليون دولار، ويعُدّ ذلك المشروع هو ألأول من نوعه في العراق حينذاك، كما انه أول مشروع تقوم به شركة يابانية للأسمدة في الشرق الأوسط(٣٩). وبصورة عامة، يُشير الجدول الآتي إلى قيمة الصادرات والإستيرادات بين اليابان والعراق في المُدة(١٩٦١-١٩٦٨).

جدول (٣)

قيمة الصادرات والإستيرادات اليابانية إلى العراق مع نسبتها بالمقارنة مع مجمل إستيرادات وصادرات العراق الكُلية للأعوام (١٩٦١-١٩٦٨)(٤٠) / بالدنانير

العام	قيمة الصادرات اليابانية إلى العراق	نسبة الصادرات وتسلسل اليابان في مجال استيرادات العراق	قيمة الواردات اليابانية من العراق	نسبة الصادرات وتسلسل اليابان في مجمل صادرات العراق
١٩٦١	٦٩٢٤٣٢٧	٤,٧٥- السابعة	١٠٠١٦٦	١,٢٥-الحادية عشر
١٩٦٢	٥٦٢٨١٠٨	٤,٧٥- السابعة	١٣٢٣١٠	٠,٦٩- الحادية عشر
١٩٦٣	٢٤٣٢٨٢٩	٢,١٣- الرابعة عشر	١١٣٦٦١	٠,٦٨- الحادية عشر
١٩٦٤	٦١٣٢٦٨٢	٤,١٦- السادسة	٨٣٣٢٥	٠,٥٤- الحادية عشر
١٩٦٥	٩١٢٧٧٣٩	٥,٦٧- الخامسة	١٣٩٢٨٩	٠,٧٧- الحادية عشر
١٩٦٦	١٠٨١٨٤٠٥	٦,١٤- الرابعة	٢١٥٥٣٣	٠,٩٣- الحادية عشر
١٩٦٧	٩٢٣٣٨٤٠	٦,١١-الخامسة	٣١٣٠٢٤	١,٥١- الرابعة عشر
١٩٦٨	١٢٩٧١٨٨٨	٩,٠- الرابعة	١١٢٠٣٥	٠,٥٠- الخامسة عشر

يتضح من الجدول أعلاه حجم التبادل التجاري بين اليابان والعراق، ويبدو من الضروري الإشارة إلى أن الميزان التجاري كان لصالح اليابان وبلغ العجز عام ١٩٦٨ نحو ١٢٨٥٩٨٥٣ دينار، مما يدل على إنخفاض الصادرات العراقية إلى اليابان. كذلك لا يُمكن تجاهل أهمية النفط في توطيد

العلاقات الإقتصادية بين العراق واليابان، ويُظهر الجدول أدناه كمية وأقيام النفط الخام المُصدّر من العراق إلى اليابان للأعوام(١٩٦١-١٩٦٨).

جدول (٤)

كمية وأقيام النفط الخام المُصدّر من العراق إلى اليابان وتسلسل اليابان في قائمة صادرات العراق من النفط للأعوام(١٩٦١-١٩٦٨)(٤١).

العام	القيمة بالدنانير	الكمية بالطن	تسلسل اليابان في قائمة صادرات العراق من النفط
١٩٦١	١٤٥٢٥٦٧١	٢٩٨٥٣٦٩	السادسة
١٩٦٢	٩٤٣٥٦٧١	١٩٣٦٨٦٠	الخامسة
١٩٦٣	١١٦٣١٨٩٦	٢٣٩٣٦١٠	الخامسة
١٩٦٤	١٤٦٣٠١٩٤	٣٠٢٥١٠٢	السادسة
١٩٦٥	٢١٩٩٠٩٤١	٤٥٤٤٦٥٠	الخامسة
١٩٦٦	٢١٨٧٩١٩٠	٤٥٤٩١٦٦	الخامسة
١٩٦٧	١٣٦١٣٢٦٤	٢٧٣٠٨٩٧	الخامسة
١٩٦٨	٦٨٤٧٤٦٤	١٣٧٨٩٤٦	التاسعة

المُلاحظ من الجدول أعلاه، إن عام ١٩٦٥ شكّل أعلى مستوى بلغته كمية الواردات اليابانية من النفط العراقي في المدة المذكورة. وحتى عام ١٩٧٣ كانت هناك مجموعة من الشركات اليابانية العاملة في العراق بمجال التنقيب عن النفط الخام أبرزها: (شركة اليابان للنفط ولتنمية المحدودة-جودكو Japan Oil Development Co., Ltd)-JODCO وشركة (تيكوكو Teikcku) وشركة (ايدمتسو كوسان Idemitsu Kosan) وشركة (نيبون للتعدين Nippon Mining) (٤٢). وعليه، لا غرو أن أولتْ المؤسسات اليابانية المتخصصة بصناعة النفط اهتماماً بدراسة إمكانيات العراق التصديرية من النفط الخام، فضلاً عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة العراق.

أدى عدم إستيراد اليابان للتمور العراقية إلى فتور في العلاقات التجارية بين الدولتين عام ١٩٦٩، لاسّيما بعد إنخفاض الطلب الياباني منها، إذ كانتْ صادرات التمور لعام ١٩٦٧ نحو (٨٧٧٠) طن بقيمة ١٧٢,١٦٣ دينار عراقي، وما لبثت أن انخفضت إلى (٩٤٣) طن بقيمته(١١٢٢٠) دينار عام ١٩٦٨(٤٣). بالمقابل، بلغتْ صادرات اليابان إلى العراق ٢٤,٦١٦ مليون دولار عام ١٩٧١ ثم أرتفعتْ إلى ٣١,٠٣٤ عام ١٩٧٢، ثم إلى ٤٩,١١٦ مليون دولار عام ١٩٧٣، وشكّلتْ المنتجات المعدنية من الحديد والصُلب والسيارات والمكائن النسبة الكبرى وبلغتْ ٧١% من إجمالي الصادرات، والباقي موزع على الألآت الكهربائية والأقمشة والخيوط الحريرية، بينما بلغتْ إستيرادات اليابان من العراق نحو ٢,٧١٥ مليون دولار عام ١٩٧١، ثُم غدتْ نحو ٣,٤٢٢ مليون دولار عام ١٩٧٣، وشكّل النفط الخام نحو ٩٤% من تلك الواردات والباقي من التمور والنسيج(٤٤). يتضح مما تقدم ارتفاع

الصادرات اليابانية إلى العراق بين عامي١٩٧١-١٩٧٣، وان الميزان التجاري كان لصالحها وبنسب مرتفعة، وذلك يدل على ضعف الصادرات العراقية وأهمية البضائع اليابانية في الوقت نفسه.

استمرت العلاقات الثنائية بين الدولتين بنفس الوتيرة دون تغيير جوهري، مع رغبة العراق في تطوير العلاقات القائمة بين الدولتين بوتائر أكثر تسارُعاً وأوسع نطاقاً، لاسّيما عقبتْ قرار تأميم النفط في الأول من حزيران ١٩٧٢، لرغبته في إيجاد أسواق جديدة أو توسيع أسواقه القائمة أصلاً لغرض تصدير نفطه المؤمم، فضلاً عن حاجته إلى القروض والمساعدات الإقتصادية من أجل تنفيذ خططه التنموية(٤٥). لذلك استطاعتْ اليابان أن تشق طريقها لتكون في مقدمة الدول الصناعية التي ساهمتْ في تقديم القروض اللازمة لمشاريعها، وفي استيعاب صادراتها النفطية، فقد توصلتْ مجموعة من الشركات اليابانية في الثالث من تشرين الثاني ١٩٧٣ إلى إتفاق مع(شركة النفط الوطنية العراقية INAC - Iraq National Oil Company) تُقدّم اليابان بموجبه قرضاً قيمته خمسمائة مليون دولار، مقابل قيام العراق بتزويد ما مجموعه مائة مليون لتر من الغاز السائل على مدار خمسة عشر عاماً(٤٦)، ثم ما لبثتْ العلاقات الإقتصادية بين العراق واليابان بالتطور التدريجي، لاسّيما بعد زيارة (تاكيو ميكي Takeo Miki ١٩٠٧-١٩٨٨)، نائب رئيس الوزراء إلى العراق عقب حرب تشرين، وأعلنه عن استعداد حكومته لتقديم مساعدات إقتصادية وفنية كبيرة إلى العراق، منها تطوير مشروع الأسمدة الكيمياوية في البصرة، إنشاء محطة لتوليد الكهرباء اعتماداً على الطاقة الحرارية، فضلاً عن إنشاء مجمع للبتروكيمياويات ومصفى لتكرير النفط(٤٧).

يتضح مما تقدم أن التعاون الإقتصادي بين اليابان والعراق يعكس أنموذجاً ناجحاً ومتميزاً للعلاقات الدولية القائمة بين الدول النامية من جهة والدول الصناعية المتقدمة من جهة أُخرى.

ثالثاً: السياسية الاقتصادية اليابانية حيال الدول الخليجية:

يُعدّ الخليج العربي احد المعابر العالمية المهمة التي تصل الشرق بالغرب، علاوةً على كونه شرياناً تجارياً لهُ قيمته العالمية، لذا كان محط أطماع العديد من القوى الاستعمارية في القرنيين الثامن والتاسع عشر وفي نهاية المطاف صفا الجو لبريطانيا فأصبحتْ كلمتها هي المسموعة ويدها هي الطولى. ويبدو أنه لم تكن اليابان من القوى الكُبرى التي يهمها أن تدلي بدلوها في صراع ذلك الحين، فضلاً عن كونها مهتمة بشرق وجنوب شرق آسيا على اعتبار إنهما مناطق نفوها اللتين ترنو إليهما وتتطلع لكي تبسط سيطرتها عليها في المستقبل.

مثلت الحرب العالمية الثانية لليابان حداً فاصلاً بين مرحلتين متباينتين من مراحل التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لأن المصالح اليابانية في الخليج العربي كانتْ ذات طابع يختلف تماماً قبل الحرب العالمية الثانية عنه بعدها. فقد أقتصر اهتمامها على تملك مناطق محدوداً للغاية قبل الحرب، ويُعزى ذلك إلى إنها لم تكن تُمثل أهمية إستراتيجية بالنسبة لليابان لبعدها الشاسع عن جنوب شرق آسيا مجال التوسع الطبيعي لليابان، وعدم بروزها كمصدر للموارد الطبيعية قبل أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تكن سوقاً هاماً للبضائع اليابانية بالقياس بسوق شرق وجنوب شرق آسيا وأوربا، لما جعلها بمنأى عن الاحتكارات والإستثمارات اليابانية(٤٨).

برغم ذلك شهدتْ الثلاثينيات من القرن العشرين محاولة لإقامة وكالة لشركة البواخر اليابانية في البحرين، ولكن أعترضتْ بريطانيا على نشاط تلك الوكالة حتى لا يتزايد عدد اليابانيين ونفوذهم في المنطقة، لذلك كان النشاط التجاري الياباني موضع رقابة صارمة من جانب السلطات البريطانية في الخليج(٤٩). وفيما يلي موجز عن سياسة اليابان الإقتصادية حيال دول الخليج العربي، والتي تشمل المجالين النفطي والتجاري على وجه التحديد وفق الأهمية الإقتصادية لتلك الدول.

١- المملكة العربية السعودية

برزتْ أهمية المملكة العربية السعودية كمصدر للنفط الخام، وتسابقتْ شركات النفط البريطانية والأميركية للحصول على امتيازات التنقيب والأستغلال فيها. أرادتْ اليابان أن تنال نصيباً من تلك الامتيازات، فقدمتْ الحكومة اليابانية عن طريق مفوضيتها بالقاهرة عرضاً في نيسان ١٩٣٩ إلى عبد العزيز آل سعود(١٨٧٦-١٩٥٣) ملك السعودية للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط لكنه رفض الموافقة على ذلك، لأنه كان يُفضل المصالح الأميركية على غيرها(٥٠)، ويُعزى ذلك إلى اعتقاده إن الأميركان ليستْ لهم مطامع سياسية في المنطقة، وخشيته من عاقبة تسلسل المصالح اليابانية إلى مملكته لما يترتب على ذلك من متاعب سياسية، لاسّيما وأن أطماع اليابان التوسعية بدتْ واضحة للعيان عشية الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من تطلع اليابان إلى مدّ سيطرتها إلى مناطق جنوب شرق آسيا(٥١).

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، والنتائج التي آلتْ إليها بالنسبة لليابان، ورغبتها في بناء اقتصادها المتداعي بعد عام ١٩٥٢، غدّتْ منطقة الخليج العربي مركز جذب للاستثمارات اليابانية التي سعتْ لنيل نصيب من امتيازات للتنقيب عن النفط، ولذلك الغرض وصل في آذار ١٩٥٧(تارو ياماشيتا Tarō Yamashita ١٨٨٩-١٩٦٧) رئيس (الشركة التجارية اليابانية للبترول المحدودة Japanese Trading Company Petroleum Ltd) إلى المملكة العربية السعودية للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط الخام في المنطقة المحايدة - الواقعة بين السعودية والكويت والتي تبلغ مساحتها ٥٧٧٠ كم٢ وتقع شمال شرق السعودية- وتُعرف بـ(الخفجي) (٥٢)، وبعد مفاوضات حثيثة مع كبار المسؤولين في الحكومة السعودية، إستجابتْ الأخيرة لإعطاء حق الامتياز للشركة التجارية اليابانية للبترول، وفي ضوء ذلك تم أبرام إتفاقية في الرياض في العاشر من كانون الأول ١٩٥٧(٥٣).

تضمنت تلك الاتفاقية على ثلاثة وستون مادة تحصل بمقتضاها الشركة على امتياز للتنقيب والبحث واستخراج النفط الخام في جميع المنطقة الواقعة خارج حدود المياه الإقليمية بين السعودية والكويت التي تمتلكها الأولى، أو قد التي تملك في هذه الإتفاقية، ويكون الريع للحكومة السعودية ٢٠% من النفط الخام والغاز الطبيعي والأسفلت المستخرج أو المُباع أو المستعمل كوقود، في حالة ما إذا كان مجموع الريع المذكور لا يصل في العام عن الأعوام إلى مبلغ مليونين ونصف مليون دولار، فإن الحكومة لها الحق على أن تحصل على المبلغ المذكور من الشركة باعتبار الحد الأدنى للمدفوعات السنوية، وإذا تبين أن نصيب الحكومة لا يبلغ ٥٦% من الدخل الصافي للشركة في العام، تدفع الشركة هذا النصيب ليصل إلى النسبة المقررة (٥٤).

علاوةً على ذلك فإن الحكومة السعودية تُساهم بنسبة ١٠% في رأسمال الشركة وكذلك عند كل زيادة في رأس المال، وهذهِ النسبة تُطبق في حالة ما إذا حصلتْ الشركة على امتياز من الكويت بشأن النصف المُشاع العائد إليها، وفي غير هذهِ الحالة تكون النسبة ٢٠%، كما تضمنت المعاهدة منع أية دولة أو شركة أو هيئة أي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة أن تكتسب حق في هذهِ الإتفاقية ولا يجوز قبولهم كشركاء أو حملة أسهم(٥٥).

يبدو أن نجاح (شركة أرامكو Aram co.) الأميركية في العثور على النفط الخام في المناطق البحرية المجاورة لشواطئ السعودية الشرقية كان مُشجعاً لليابان على اختيار المنطقة المحايدة نقطة إنطلاق لعمليات التنقيب في الخليج العربي، كما أن الشروط السخية التي تضمنها امتياز الشركة التجارية اليابانية للبترول المحدودة التي أصبح أسمها عام ١٩٥٨(شركة النفط العربية المحدودة) تهدف من ورائها موضعاً لقدمها بين الشركات العالمية العاملة في الخليج العربي. وبهدف استثمار النفط الخام السعودي أعلنت اليابان في كانون الثاني ١٩٦٤ عن أنشاء مصفاة للنفط في طوكيو تبلغ طاقته الأنتاجية خمس وسبعين ألف برميل يومياً، بلغت تكاليفه نحو خمسة وخمسون مليون دولار تُساهم فيه شركات سوميتو للكيمياويات ونيبون للتعدين وكهرباء طوكيو(٥٦).

وثمة أمر لا يُمكن إغفاله هو دور القطاع الخاص في تعزيز العلاقات الإقتصادية الثنائية بين اليابان والسعودية، وتحديد مسارات التعاون الإستراتيجي في كافة المجالات، إذ وقعتْ السعودية في شباط ١٩٦٤ مع مجموعة ميتسوبيشي إتفاقاً أولياً، يقضي بإقامة مجمع للبتروكمياويات، على أن يعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، وتساهم السعودية بنصف الرأسمال اللازم لذلك والبالغ نحو مائتين وعشرين مليون دولار(٥٧)، كما حصلتْ (شركة تيشودا للهندسة الكيمياوية والبناء اليابانية المحدودة Chiyoda Chemical Engineering & Construction Co. Ltd) على موافقة السعودية لأنشاء مصفى للنفط في جدة في مناقصة دولية جرتْ في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٦، بمبلغ سبعة ملايين ومائتين وثلاثين ألف دولار، على أن يتم تسليم المصفى بعد إحدى وعشرين شهراً من توقيع العقد الذي تدفع قيمته نقداً، ويكون المصفى قادر على تكرير أثني عشر ألف برميل في اليوم(٥٨). ومن جانبها أعلنتْ شركة النفط العربية في كانون الأول ١٩٦٧عن اكتشاف نفط خام على مسافة خمس وخمسين كيلو متر إلى الشمال الشرقي من الخفجي، وقدّرتْ طاقته الإنتاجية بنحو ستمائة وثلاثين ألف برميل يومياً(٥٩).

بدأتْ العلاقات اليابانية – السعودية بالتطور لاسيما في عام ١٩٦٩، عندما تبادلا الزيارات الرسمية على مستوى الوزراء وتوقيع إتفاقيات بمشروعات إنمائية في السعودية، وفي عام ١٩٧٠ فازتْ شركة ميتسوبيشي بعقد لمسح إحتياطيات النحاس المحتملة قرب جدة، وفي السادس والعشرين من أيار١٩٧١، قام الملك فيصل بزيارة اليابان لتوطيد العلاقة بين الدولتين، إذ بدأتْ سلسلة من الإجتماعات بهدف متابعة العلاقات والإتفاقيات بين اليابان والسعودية، ففي عام ١٩٧٣ أنشئتْ منظمة تعاون ياباني سعودي هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، يتضمن نشاطها الأساس رفع كمية صادرات النفط الخام(٦٠).

أما على صعيد العلاقات التجارية، فتعدّ العربية السعودية أكبر مستورد للسلع اليابانية في الخليج العربي، إذ أستوردتْ منها ما قيمته ١٣٤,٣٣٠ مليون دولار عام ١٩٧١، ثم وصلت إلى ٣٨٨,٨١٥ مليون دولار عام ١٩٧٣، أما أهم السلع المستوردة فهي: ملابس ومنسوجات وأقمشة قطنية ومواد غذائية، منتجات كيمياوية، منتجات معدنية من سيارات وناقلات نفط، وألآت كهربائية ودقيقة(٦١). في حين أقتصر الصادرات السعودية إلى اليابان على النفط الخام، وتأتي اليابان في المرتبة الثانية في إستيراده بعد دول السوق الأوربية المشتركة، وأستوردتْ منه ما قيمته ٥٩٧,٢٥١ مليون دولار عام ١٩٧١، ثم إلى ١,٣٨٦,٣٧١ مليار دولار عام ١٩٧٣(٦٢).

يتضح مما تقدم أن الميزان التجاري لصالح السعودية بمبلغ ٩٩٧,٥٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٣، ما يؤكد نجاح السياسة الإقتصادية وانعكاسها الإيجابي على الجانبين، لاسّيما وأن السعودية أكبر الدول العربية المُصدّرة للنفط إلى اليابان وبلغت نسبتها نحو ٤٢% من مجمل الصادرات العربية عام ١٩٧٣، بينما بلغت نسبة المنطقة المُحايدة بين السعودية والكويت نحو ١١% من اجمالي تلك الصادرات. لذلك غدتْ من أهم المرتكزات الإقتصادية لليابان في منطقة الخليج العربي. برغم التحديات التي مرتْ بها منطقة الخليج العربي، إلا أن العلاقات السعودية - اليابانية زادتْ في رسوخها وصلابتها، وغدّتْ أنموذجاً يُحتذى به في العلاقات الدولية في المنطقة، ولعل السبب في تزايد واردات اليابان النفطية من السعودية يعود إلى الروابط الإقتصادية والسياسية، فضلاً عن ذلك أرتفاع الاستثمارات اليابانية المباشرة فيها، وما تقدمه من خدمات استشارية لزيادة الصادرات النفطية إلى اليابان.

٢- الكويت

تحتل الكويت أهمية متميزة في سياسة اليابان الإقتصادية، نتيجة لقيامها بتنفيذ عدد من المشروعات المهمة فيها، لاسيما بعد توقيعها امتياز التنقيب في المنطقة المحايدة مع السعودية. إذ ما لبثت شركة النفط العربية المحدودة أن دخلتْ في منافسات حادة مع شركات نفطية أُخرى، من أجل استكمال امتياز التنقيب عن النفط الخام في المنطقة المغمورة بمياه البحر من الجانب الكويتي، وقد تحقق ذلك في الخامس عشر من تموز ١٩٥٨، عندما وافق شيخ الكويت(عبد الله سالم الصباح ١٩٥٠-١٩٦٥) على منح الامتياز للشركة(٦٣)، وتلك الإتفاقية لا تختلف في قواعدها العامة عن التي سبق توقيعها مع السعودية، لكن مدة الامتياز فيها أربعة وأربعين عاماً ونصف، تُمارس الشركة عملياتها في المناطق البحرية الملاصقة لشاطئ المنطقة المحايدة والتي تقع على مسافة ستة أميال بحرية(٦٤).

المهم في تلك الإتفاقية أن المادة(٣٢) أكدت أنه لا يجوز لشيخ الكويت أن يُبطل الإتفاقية بتشريع خاص أو عام أو إجراءات إدارية أُخرى(٦٥)، وذلك يبدو نصاً احترازياً فرضته الشركة تحاشياً لأي إجراء يستهدف التأميم، بينما تقضي المادة(٣٩) منها بإعادة النظر فيما إذا حصلتْ حكومة أُخرى في الشرق الأوسط على حقوق أفضل فيما يتعلق باستغلال وإنتاج وتسويق النفط الخام، كما تعهدت الشركة للحكومة الكويتية بتعيين ثُلث أعضاء مجلس الإدارة، وأن تكون مراقبة حسابات

الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلين من الحكومة داخل الشركة، وعدم التدخل في الشؤون السياسية، وأن يكون نصيبها ٥٧% من صافي الأرباح سنوياً (٦٦).

وتضمنت الإتفاقية أن تدفع الشركة للكويت ربحاً سنوياً قدره مليون ونصف مليون دولار، ويُصبح المبلغ خمسة ملايين دولار عندما يصل الإنتاج إلى خمسين ألف برميل يومياً، فضلاً عن تعهدها ببناء معهد بالكويت على نفقتها الخاصة، يتولى إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالموارد الطبيعية، والعمل على إيجاد حل لمشكلة إمدادات الكويت بمياه الشرب، وأن تقوم بإنجاز ما تكلفها به حكومة الكويت من دراسات خاصة بالنشاط الإقتصادي، وأن تتيح للحكومة فرصة استخدام ناقلاتها بشروط أحسن من تلك التي تقدمها الشركات الأُخرى(٦٧). من جانب آخر، قررتْ شركة النفط العربية العاملة في المنطقة المحايدة زيادة رأس مالها من ثمانية وعشرون مليون دولار عام ١٩٥٨ إلى مائة وإحدى عشر مليون دولار عام ١٩٦١، كما قررتْ زيادة الأسهم السعودية والكويتية فيها، وتعيين ثلاثة سعوديين وكويتيين في مناصب إدارية عُليا(٦٨).

في السياق نفسه، يُعدّ دخول الاستثمارات اليابانية النفطية إلى منطقة الخليج العربي تطوراً جديداً، لاسيما امتياز شركة النفط العربية الذي مثل علامة فارقة في علاقة الشركات المستثمرة بالدولة المضيفة إذ تم – لأول مرة – رفع حصة الدولة المضيفة إلى أكثر من ٥٠% من الأرباح، وحصول الدولة المضيفة على نوع من الإشراف على إدارة الشركة وهو ما كانتْ تتحاشاه الشركات الغربية العاملة في المنطقة، فضلاً عن مبدأ المشاركة المالية من جانب الدولة المضيفة.

لعل الفائدة التي تحققت من التعاقد مع شركة النفط العربية المحدودة هو ما دفع (منظمة الدول المصدّرة للنفط – الأوبك Organization of Petroleum Exporting Countries-OPEC)، إلى التوصية بتطبيق نظام المشاركة مع الشركات الاحتكارية الكُبرى، بعدما لوحظ أن تلك الشركات تخفض الإنتاج في منطقة وتزيده في منطقة أُخرى حسب مصالحها(٦٩).

من ناحية أخرى، قامتْ المؤسسة الاستشارية اليابانية بإنشاء مصنع كبير للأمونيا في الكويت عام ١٩٦٦ بكلفة ٣٢,٢٠٠ مليون دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠٠ طن يومياً، إلى جانب جلب خبراء يابانيين للإفادة منهم في دراسة الثروة السمكية في مياه الخليج العربي(٧٠). وحتى عام ١٩٦٦ كانتْ اليابان تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول المُصدّر للكويت بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، ثم تقدمتْ إلى الثانية عام ١٩٦٩، وفي عام ١٩٧٠ أحتلت المرتبة الأولى، وغدّتْ تُساهم بنحو ١٥,٢% من جملة المستوردات الكويتية، وفي عام ١٩٧٣ أرتفعتْ نسبة صادراتها وأصبحتْ تُساهم بنحو ١٨% في حين انخفضت نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأميركية إلى ١٤% وبريطانيا إلى ١٠% (٧١).

بلغتْ قيمة الصادرات اليابانية إلى الكويت ١٦٦,٧٤٦ مليون دولار عام ١٩٧٣، أما أهم السلع اليابانية المُصدّرة فهي: السيارات على مختلف أنواعها وأدوات وقطع غيار غيارها، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومكيفات الهواء والأجهزة المنزلية والمنسوجات والأقمشة وغيرها من السلع. بالمقابل بلغتْ قيمة الإستيرادات اليابانية من الكويت ٥٨٥,٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ جميعها من

النفط الخام(٧٢). المُلاحظ أن الميزان التجاري كان لصالح الكويت بمقدار ٤١٨,٦٠١ مليون دولار، وهذا الرقم يدل على قلة المستوردات الكويتية نتيجة قلة عدد السُكان وصغر المساحة، مقابل إرتفاع حاجة اليابان من النفط الخام، لاسّيما وأن الكويت تُساهم بنحو ١٧% من إجمالي الصادرات العربية للنفط الخام إلى اليابان عام ١٩٧٣.

٣- الإمارات العربية المتحدة

شغلتْ الإمارات العربية المتحدة مكانة مرموقة في دائرة الإهتمام الياباني في منطقة الخليج العربي. وفي ضوء ذلك أقدمت ثلاث شركات يابانية هي (شركة ماروزن للنفط المحدودة Maruzen Oil Co., Ltd) و(شركة دياكيو للنفط المحدودة Daikyō Oil Co., Ltd) وشركة نيبون للتعدين على تأسيس (شركة نفط أبو ظبي – (اليابان) المحدودة Abu Dhabi Co., (Japan) Ltd) عام ١٩٦٧ برأسمال قدره خمسمائة مليون ين(٧٣). وفي السادس من كانون الأول عام ١٩٦٧، حصلتْ الشركة على امتياز التنقيب في المنطقة البحرية التي تخلتْ عنها(شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة-أدما -Abu Dhabi Marine Areas Ltd-ADMA)، وتبلغ مساحتها(٤٤١٦) كم٢(٧٤).

كانت مدة الامتياز خمسة وأربعون عاماً، وبموجبه كان على الشركة دفع نصف الأرباح سنوياً إلى حكومة الإمارة، علاوةً عن دفع مليون دولار بعد مضي شهرين على عملها الفعلي، ومليون دولار آخر تدفعه مكافأة عندما تبلغ كمية الإنتاج خمسة عشر ألف برميل في اليوم الواحد، ومليونين دولار عندما تصل كميات الإنتاج ما بين مائة ومائتين ألف برميل يومياً. وقد وضعتْ الشركة خُطط إستراتيجية لبداية عمليات التنقيب كما ورد في المدة التي حددتْ لها في الامتياز، وهي ستة أشهر من تاريخ التوقيع تتعهد فيها بإنفاق قرابة ثلاثة ملايين دولار في أعمالها الأولية، ونحو ثلاثة عشر مليون دولار في ثمانية أعوام وفقاً لتقديراتها هي المدة التي يقضيها البحث والتنقيب(٧٥)، في حين كما إيجار منطقة الإمتياز خمسين ألف دولار في العام، تُقدّم الدفعة الأولى في ستين يوماً من بدء العمل، وقد باشرتْ الشركة بعمليات الاستكشاف والتنقيب بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، وبدأتْ بحفر البئر الأول بتاريخ الرابع من أيار ١٩٦٩(٧٦). حصلتْ(شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة Middle East Oil Co., Ltd) التي تمتلكها مجموعة شركة ميتسوبيشي، وتضم كل من شركة ميتسوبيشي للبتروكيمياويات وميتسوبيشي للتعدين وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة وميتسوبيشي للنفط وشركة(ميتسوبيشي شوجي كيشا Mitsubishi Shoji Kaisha) في الرابع عشر من أيار ١٩٦٨، على امتياز التنقيب عن النفط لمدة خمس وثلاثين عاماً، في أمارة أبو ظبي بمساحة مقدارها(٦٤٧٠) كم٢(٧٧)، أما أهم ما جاء في بنود الإمتياز:

أولاً- إلتزامات العمل: تبدأ الشركة أعمالها الإستكشافية في ستة أشهر من تاريخ توقيع الإتفاقية، على أن تبدأ حفر أول بئر في عامين من ذلك التاريخ، وتنفق مبلغ أربعة وعشرين مليون دولار توزع على النحو التالي: مليون ونصف دولار في العام الأول والثاني، وثلاثة ملايين دولار في الأعوام الثلاث التالية، وأربعة ملايين دولار من العام السادس وحتى نهاية الثامن.

ثانياً- المبالغ النقدية المتوجب دفعها من قبل الشركة على النحو التالي: ١,٦٥٠ مليون دولار بعد ستين يوماً من تاريخ التوقيع، ثلاثة ملايين دولار في ثلاثين يوماً عقب إكتشاف النفط بكميات تجارية، وثلاثة ملايين دولار بعد أن تبلغ الكميات المُصدّرة مائة ألف برميل يومياً وأربعة ملايين دولار بعد أن يصل التصدير إلى مائتين ألف برميل يومياً.

ثالثاً- الريع: تدفع الشركة عوائد الريع وقيمتها ١٢,٥% من مجموع الدخل الصافي، أما إذا فاق إنتاج النفط في العام مائة ألف برميل يومياً تصبح العوائد ١٣% ، في حين تُصبح ١٤% عندما يزيد الإنتاج عن مائتين ألف برميل يومياً، فضلاً عن موافقة الشركات اليابانية دفع ١٢,٥% من الغاز المُنتج ضمن رقعة الامتياز، كما تتعهد الشركات بإعطاء حاكم إمارة أبو ظبي الفائض من الغاز الطبيعي دون مقابل(٧٨).

علاوةً على ذلك، حصلتْ مجموعة شركة ميتسوبيشي على امتيازين آخرين للتنقيب في إمارة أبو ظبي، الأول في تموز ١٩٦٨ في ثلاث مناطق من القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، على مساحة(٦٥٠٠) كم٢، والثاني في كانون الثاني ١٩٧٠ في ثلاث مناطق برية سبق وأن تخلتْ عنها شركة نفط أبو ظبي و(اليابان) المحدودة، بلغتْ مساحتها(٩٠٦٦) كم٢، أما شروط الأمتيازين فإنها مقاربة لشروط الإتفاقية السابقة(٧٩). وفي السياق نفسه، أقدمتْ مجموعة شركات يابانية منها شركة نفط أبو ظبي- (اليابان) المحدودة و(شركة نفط قطر Qatar Oil Co.) و(شركة نفط الآسكا Alaska Oil Co.) و(مؤسسة نفط ما وراء البحار Overseas Oil Corporation) و(مؤسسة إنماء نفط اليابان- جودكو Japan OilDevelopment Corporation-JODC)، وأُطلق على تلك الشركات والمؤسستين اسم (كونسورتيوم Consortium) أي أتلاف ياباني (٨٠)، بمعية شركة(النفط البريطانية British Petroleum) وشركة(النفط الفرنسية French Oil) على تأسيس(شركة البندق Al-Bunduq Co.) في عام ١٩٧٠ بحصص متساوية على أن تقوم الشركة بتطوير حقل البندق في المنطقة الواقعة بين حدود إمارتي أبو ظبي وقطر اللتان اتفقتا على تقاسم جميع عائداته المالية بالتساوي(٨١).

وفي أواخر عام ١٩٧٢، باعتْ شركة النفط البريطانية ٤٥% من إجمالي حصتها البالغة ٦٦% في شركة أدما، إلى الكونسورتيوم الياباني لقاء سبعمائة وثمانين مليون دولار، فعقد الأخير إتفاقية أسس بموجبها شركة جديدة لتسويق حصته من إنتاج أبو ظبي ضمتْ فضلاً عنه، شركتي ميتسوي وسوميتومو، وعُرفتْ الشركة الجديدة بأسم (شركة تطوير النفط اليابانية المحدودة Japan Oil Development Co., Ltd) برأسمال قدره مائة وسبعين مليون دولار، وقد باشر العمل فيها بداية عام ١٩٧٣، وساهمت الشركة فضلاً عن عملها في مجال الصناعات الثقيلة ونقل التكنولوجيا والإتصالات اللاسلكية ومدّ شبكة المواصلات في أبو ظبي واستصلاح الأراضي الزراعية والصحراوية، وتحلية مياه البحر(٨٢).

كان نتيجة الطفرة الإقتصادية التي شهدتها إمارة أبو ظبي في عامي ١٩٦٨ -١٩٦٩ أن أستثمرت نحو ٨٢% من قيمة مستورداتها على مواد البناء والإنشاءات، وترتب على ظهور النفط بكميات تجارية ارتفاع عائداتها منه، فزادتْ مستورداتها من كافة السلع والخدمات. وفي أواخر الستينات

وبداية السبعينات من القرن العشرين سحب اليابان البساط من تحت أقدام بريطانيا في تصدير الكثير من السلع إليها، فإلى جانب المعدات اللازمة لصناعة النفط واستخراجه تستورد أبو ظبي من اليابان السيارات والمكيفات والثلاجات والمعدات المنزلية والإلكترونيات والمنسوجات وسلع أُخرى متفرقة، بينما أقتصرتْ صادرات أبو ظبي لليابان على النفط فقط، الذي صدرته بمعدل ٤٧٧ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٣، وهذا المعدل شكّل نسبة ٣٧,٠% من إجمالي صادرات أبو ظبي النفطية في ذلك العام واحتلت اليابان المرتبة الأولى بين الدول المستورد لنفطها حينذاك(٨٣).

أما دبي فتعدّ المركز الرئيس والمستودع التجاري لشرق الخليج العربي. وقد أستحوذت اليابان على المرتبة الثانية في تصدير المكائن وألآلات والمنسوجات والمستلزمات المنزلية إليها بعد بريطانيا عام ١٩٧٢، والمرتبة الأولى في تصدير مواد البناء والإنشاءات، من جانب أُخرى تعدّ بريطانيا واليابان من أهم الدول المُصدّر للبضائع الإستهلاكية لإمارة رأس الخيمة(٨٤).

وفي ضوء ذلك، بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٣نحو١٦١,٨٦١مليون دولار، شكّلتْ ألآلات والمنتجات المعدنية نحو ٩٢% من مجمل الصادرات، بينما بلغتْ قيمة الإستيرادات اليابانية ٥٥٢,٤٧٤ مليون دولار في العام ذاته وجميعها من النفط الخام(٨٥). وتتضح أهمية لصادرات الإماراتية النفطية إلى اليابان، ما جعل الميزان التجاري لصالحها وبفارق كبير وصل إلى ٣٩٠,٦١٣ مليون دولار، لاسيما وإنها تُساهم بنحو ٢٣% من إجمالي الصادرات العربية للنفط الخام عام ١٩٧٣.

٣- باقي دول الخليج العربي

تطورت السياسة الاقتصادية اليابانية حيال قطر والبحرين وعُمان، إذ تمثلت المصالح النفطية اليابانية في قطر بشركة نفط قطر، التي حصلتْ على امتياز الحفر والتنقيب في المياه الإقليمية على مساحة (٣٣٦٠) ميل مربع في العشرين من آذار ١٩٦٩، لمدة خمس وثلاثين عاماً قابلة للتمديد لمدة عشرة أعوام أخرى، على أن يكون نصيب قطر ٥٠% من الأرباح عند العثور على النفط بكميات تجارية، فضلاً عن دور الشركات اليابانية العاملة في حقل البندق(٨٦). أما بالنسبة للتعامل التجاري بين الطرفين، فإن اليابان تُعدّ من الدول الرئيسة المُصدّرة لقطر بمعية بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، إذ صدّرتْ العديد من السلع والمعدات الرأسمالية الإستهلاكية إليها من أهمها: السيارات ومواد البناء والتشييد والمنسوجات والملابس الجاهزة، علاوةً على الأجهزة والمعدات الكهربائية والأدوات المنزلية(٨٧).

أما البحرين فإن اليابان تعدّ من الدول المصدرة الرئيسة إليها، ففي عام ١٩٦٥ كانتْ اليابان ثالث دولة مصدرة للبحرين بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وفي عام ١٩٧١ غدّتْ بالمرتبة الثانية. وأهم السلع التي تصدرها اليابان هي الحديد والصُلب، والغزول والمنسوجات، والأجهزة والمعدات الكهربائية والعلمية والبصرية وغيرها، في حين كان التعامل التجاري مع عُمان يُشابه إلى حداً كبير كل من قطر والبحرين، علماً أنها متفوقة على الدولتين في قيمة الصادرات والأستيرادات مع

اليابان إليها(٨٨). ويُشير الجدول رقم (٥) إلى قيمة الصادرات والأستيرادات اليابانية مع عُمان والبحرين وقطر لعام ١٩٧٣.

جدول (٥)

قيمة الصادرات والإستيرادات اليابانية مع عُمان والبحرين وقطر لعام ١٩٧٣(٨٩).

الدولة	الصادرات/مليون دولار	الاستيرادات/مليون دولار	الميزان التجاري
عُمان	١٢,٥٩٩	١٥١,٥٦٨	١٣٨,٩٦٩
البحرين	٢٨,٤٠١	٧٤,٦٦٠	-٤٦,٢٥٩
قطر	١٩,٧٩٩	٧,٢٤٥	-١٢,٥٥٤

يظهر من الجدول أعلاه انخفاض قيمة الصادرات والاستيرادات اليابانية مع تلك الدول بصورة عامة، نتيجة قلة النفط المستكشف فيها وقلة عدد سكانها ما حجم الطلب على السلع، ما جعل الميزان التجاري لصالحها لاسّيما بالنسبة لعُمان وبفارق كبير التي تُساهم بنحو٤% من اجمالي الصادرات العربية النفطية إلى اليابان في تلك المدة.

الاستنتاجات:

يتضح مما تقدم، أن السياسة الاقتصادية اليابانية حيال العراق والدول العربية الخليجية، أخذت بالتطور لاسيما عقب استقلالها عام ١٩٥٢، إلا أنها كانتْ إحدى أكثر الدول تأثيراً من نتائج أزمة النفط التي أسفرتْ عنها حرب تشرين عام ١٩٧٣. والتي يُمكن وصفها أول انحدار (حقيقي) للاقتصاد الياباني في الأعوام(١٩٥٢-١٩٧٣). ويبدو أن سبب تأثر اليابان بتلك الأزمة بشكل واضح، يكمن في أن المشكلة الرئيسة لها بأنها(دولة مصنع State Factory)، أي تحتاج إلى مدخلات العملية الصناعية وتصريف مخرجات تلك العملية، لذلك فإن التصور الياباني لمفهوم الأمن القومي ينطلق من اعتبار العالم بأسره(مجالاً حيوياً اقتصادياً) لها، وعلى ضوء ذلك يُمكن إدراك موقع المنطقة العربية على خريطة الاهتمامات اليابانية، لاسيما وأنها تشغل موقع جغرافي وتمتلك ثروات وموارد اقتصادية هائلة. في السياق نفسه، نلاحظ إن إستيرادات اليابان من دول العربية أقتصر على دول الخليج لتوافر مصادر الطاقة لديها، والتي شكّلتْ نحو ٩٩% من نسبة إستيراداتها لعام ١٩٧٣، بالمقابل، شملتْ صادراتها إليها مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع المصنعة كوسائل النقل ومواد البناء والإنشأءات والحديد والصُلب وغيرها من السلع. وعند تقييم سياسة اليابان الاقتصادية لاسّيما حيال دول الخليج العربي ينبغي أن ندرك بأنها واحدة من أكبر الدول الرأسمالية المتطورة، وإن شركاتها العملاقة هي من بين الشركات الإحتكارية الكُبرى، وهي والحالة تلك إنما ترتبط إرتباطاً مصيرياً بمصالح الولايات المتحدة الأميركية وبقية الدول الرأسمالية. لكن ما يميز اليابان عن غيرها

بالنسبة لدول الخليج هو إنها لم تمتلك مصالح إستعمارية فيها لإنها إجمالاً تتجنب الخوص في غمار الصراعات السياسية التي تتعرضتْ لها المنطقة، لكن لو لاحظنا حجم المصالح اليابانية فيها بما يتعلق بالإمدادات النفطية والتبادل التجاري لأدركنا بإن لليابان مصالح إقتصادية واسعة لا تستطيع التفريط بها إطلاقاً، وإن تلك المصالح ورقة رابحة بيد الدول الخليجية تستطيع التصرف بها على الوجه الذي يجعل من اليابان ليس مجرد(زبون إقتصادي) يتصرف وفقاً لحسابات الربح والخسارة؛ إنما في الوقت نفسه كحليف يؤازر العرب في قضاياهم المصيرية بإستثمار ثقلهم الإقتصادي للتأثير على الموقف الياباني، إذ توصف العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنهما طرفا مقص، فلا يجوز الاستغناء عن أحدهما، وكلما تطورت الدولة وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، نلحظ اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما ان تقدم الحياة الاقتصادية في أية دولة يظل رهناً بالاستقرار السياسي والانفتاح الخارجي وهذا ما سعت إلية اليابان بعد استقلالها عام ١٩٥٢. وإذا صح القول بأن اليابان تحاول بالدرجة الأولى والأساس عن طريق تعاملها مع الدول العربية أن تحصل على إمدادات مأمونة من النفط، فإنه من الصحيح القول أيضاً بأن ثمة مجالات عديدة غير النفط تصلح للتعاون بين الطرفين، ومن تلك المجالات تطوير البُنى الأساسية العربية الذي يمكن أن تعدّه اليابان من أبرز الوسائل الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية منها: مجال النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديد، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنمية الموارد البشرية عن طريق تبادل الخبرات العلمية والفنية، وتدريب الطلبة والمتخصصين في مجال الصناعة الإلكترونية وغيرها. فضلاً عن قطاع البناء وإقامة مشروعات صناعية محلية من شأنها أن تسهم وتدعم بناء الهيكل الأساسي مثل توليد الطاقة الكهربائية وإنشاء وتوسيع الموانئ والاهتمام بالصناعات البتروكيماوية والصُلب.

وعلى نحوٍ عام ، دأبت اليابان إلى استخدام جميع الوسائل الاقتصادية المتاحة لتنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة العربية، فمن التبادل التجاري إلى التعاون الصناعي والفني والتكنولوجي والاستثمارات في المشروعات المختلفة. ولما كان التعامل الاقتصادي يعدّ المدخل الأساس لحل المعضلة التي تواجهها اليابان في مجال الإمدادات النفطية وضمان استمرار تدفقها، فإنها تركز على الوسائل الاقتصادية بوجه خاص، وتحاول أن تستثمر الوسائل المختلفة الأُخرى لخدمتها لاسّيما الدبلوماسية منها.

إذا كانتْ تلك مسوغات الحكومة اليابانية، فلماذا لم تهتم الدول العربية باليابان؟ هنا يبرز بشكل واضح مدى أخفاق السياسات العربية التي تقوقعتْ حول مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي، ولم تعمل إدارة ذلك الصراع إلا من منطلق واحد وهو الصدام المباشر، فالسياسة العربية لم تميز بين مشاكلها مع الصهاينة، ولم تفهم أن التعامل الدولي لهُ مستويات ابتداء من المواجهة وانتهاء بالمساندة ولو عن طريق الوسيط. وعليه، لم تكن القيادات العربية قادرة على أن تدرك بأن اليابان كانتْ تمثل بيئة صالحة لأن تقدم الكثير في سبيل التقوية الذاتية، ليس في المجال الإقتصادي فحسب؛ بل لو أنها كانتْ على درجة من الحنكة لفهمتْ كيفية استثمار الصناعة اليابانية عن طريق تطوير المؤسسة العسكرية العربية والإفادة من تجاربها السابقة في هذا الميدان.

الهوامش

(١) عماد جاد، اليابان والعالم العربي،"مجلة السياسة الدولية"،ع ٨٨، نيسان١٩٨٧،ص١٥؛ صلاح حسن، العرب واليابان، بحث في كتاب: العرب وآسيا،(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠)،ص ٤٤-٤٦.

(٢) "جريدة النهار"، بغداد، العدد ١٤٢٦ في ٢ شباط ١٩٥٣، ص٢؛ "جريدة الأخبار"، بغداد، العدد ٣٦٨٣ في ٢٥ شباط ١٩٥٣، ص٢.

(3) Economic Dilemmas in Japan, " Asian Affairs", Vol. 2, No.5, (Jun., 1975), p.327.

(٤) برهان الدجاني، العلاقات الاقتصادية العربية اليابانية- التجارة والتنمية-، بحث في كتاب: العرب واليابان، (عمّان، دار الفكر العربي، ١٩٩٢)، ص١٩١-١٩٢.

(٥) نزيرة الأفندي، السياسة والمال في اليابان،"مجلة السياسة الدولية"،العدد١٩٧،تموز ١٩٨٩،ص٢٢٢.

(٦) أنس مصطفى كامل، الاقتصاد الياباني والمنطقة العربية، " مجلة قضايا عربية "، العدد ٣، السنة الثامنة، آذار ١٩٨١، ص٧١ -٧٢.

(7) Sohei Nakayama, The Middle East & Japan, " Digest of Japanese Industry & Technology ", No. 128, (Tokyo, 1978), p.9.

(٨) نقلاً عن: منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، (الكويت، إدارة أعلام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٨)، ص٣٤.

(٩) نقلاً عن: التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، " نشرة أخبار اليابان "، مج٢، العدد٢ ، ١٥ كانون الثاني ١٩٧٤، ص١٩.

(10) Kanzi Sakurai, Japanese Joint-Venture Enterprise in Middle East Countries, "Digest of Japanese Industry & Technology", No. 128, 1978, p.50.

(١١) محمد صابر عنتر، العلاقات العربية اليابانية في إطار جامعة الدول العربية، " مجلة قضايا عربية"، العدد٦، السنة السادسة، تشرين الأول ١٩٧٩، ص٧٧-٧٨.

(12) Atoru Kobayashi, Economic Relations between Japan and the near and Middle East, "Digest of Japanese Industry", No. 115, (July 1977), p.9.

(١٣) صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٣٥٤-٣٥٥.

تجدر الإشارة إلى ان العلاقات اليابانية مع(إسرائيل) تعود إلى ١٥ آيار١٩٥٢ عندما اعترفتْ الأولى بها، مما جعل (إسرائيل) تبادر إلى إرسال بعثة دبلوماسية إلى طوكيو لفتح مفوضية هناك في ١٦ كانون الأول من العام ذاته، في الوقت الذي فتحت فيه اليابان مفوضيتها في تل أبيب في ٣٠ تموز ١٩٥٥، وقد رفعتْ درجة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين إلى مستوى سفارة في ٥ تموز ١٩٦٣. للتفاصيل عن التعاون الاقتصادي والسياسي بين اليابان و(إسرائيل) حتى عام ١٩٧٣. يُنظر: اليابان... و((إسرائيل))... والعرب، "مجلة شؤون فلسطينية"، العدد ١٤، بيروت، تشرين الأول ١٩٧٢، ص٩٧-١١٢؛ خليل إبراهيم الطيار، دراسة في العلاقات اليابانية-الإسرائيلية، "مجلة المستقبل العربي"، العدد ١٧٣، السنة السادسة عشرة، تموز ١٩٩٣، ص٦٢-٧٦؛ هاني الياس خضر وصفاء خليل كاظم، العلاقات بين اليابان وإسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، " مجلة مركز الدراسات الفلسطينية "، العدد ١٦، كانون الأول ٢٠١٢، ص١-١٢.

(14) Statistical Survey of Japan's Economy, Economic Affairs Bureau, Ministry of Foreign Affairs, Japan, 1974,pp.42-43.

(١٥) جان لوك دومیناك، السیاسة الیابانیة في الشرق الأوسط قبل وبعد حرب أكتوبر، "مجلة السیاسة الدولیة"، العدد ٤١، تموز ١٩٧٥، ص٢١٣-٢١٤.

(١٦) عبد الخبیر محمود عطا، الموقف الیاباني تجاه الصراع العربي-الإسرائیلي، "مجلة قضایا عربیة"، العدد ٦، السنة السادسة، تشرین الأول ١٩٧٩، ص١٠١-١٠٢؛

(17) Valerie York, Oil. The Middle East and Japan's search for security, "International Affairs", Vol. 57, No. 3, (September 1981), pp. 428-429.

(١٨) عنتر، المصدر السابق، ص٨٧-٧٩؛ محمد، صلاح، السیاسة الخارجیة الیابانیة، ص٤٢٦-٤٢٧.

(١٩) ایتاكاكي، الیابان.... والعرب، " مجلة مركز الدراسات الفلسطینیة"، العدد ٢٠، كانون الثاني-شباط ١٩٧٧، ص١٣-١٤.

(20) White Papers of Japan 1973-1974, " Annual Abstract of Official Reports and Statistics of the Japanese Government", (Japan, Cepres Inc., 1975),pp.197-198.

(٢١) محمد عجلان، البترول والعرب، (بیروت، دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص٢٣٧-٢٤٠؛ الیابان تواجه وضعاً اقتصادیاً خطیراً، "جریدة الأهرام"، العدد ١٣٩٣ في ١٦ تشرین الثاني ١٩٧٣، ص٢.

(٢٢) الیابان. المعجزة الآسیویة في مهب الریح،"مجلة الأهرام الاقتصادي"،ع ٤٧٧،١ تموز١٩٧٥،ص٢٦.

(٢٣) كُونیو یاناجیدا، لقد جاء الثعلب هذه المرّة حقاً: الیابان وأزمة النفط، ترجمة تاكاو ناتسومه، ط١، (بیروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩١)، ص ٢٩-٣٥.

(٢٤) تاكیشي واتانابه، مخطط الامبریالیة الأمیركیة الخطر وأزمة الطاقة في الیابان، بحث في كتاب: النفط والمواد الأولیة من أجل التنمیة الاقتصادیة والتقدم الاجتماعي وعلاقات اقتصادیة متكافئة، (القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٧٦)، ص٨٥٤-٨٥٥؛

(٢٥) روي لیكلایدر، النفط العربي وسیاسة الیابان الخارجیة، " مجلة المنار"، العدد ١٦، أبریل – نیسان ١٩٨٦، ص١٠٣؛ ماساو ساكیساكا، الطاقة في الاقتصاد الیاباني، (بغداد، معهد الدراسات الآسیویة والأفریقیة، ١٩٨٥)، ص ٣-١٧.

(٢٦) سنان صادق حسین الزیدي، العلاقات العراقیة – الیابانیة (١٩٢١-١٩٥٨)، (بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩)، ص١٦.

(٢٧) " جریدة الشعب "، بغداد، العدد ٢٤٦٤ في ٢ آذار ١٩٥٣، ص٤-٥؛ كیكو ساكاي، العراق والیابان تاریخ وعلاقات، ترجمة علي حسین حسون ومحمود عبد الواحد محمود، (بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩)، ص١٨.

(٢٨) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٦٥٦، مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٣، عقد إتفاقیة تجاریة مع الیابان، و٢٦، ص٢٨؛ " جریدة الزمان"، العدد ٤٧٠٦ في ٨ نیسان ١٩٥٣، ص٤.

(٢٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٦٥٧، مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٣، عقد إتفاقیة تجاریة مع الیابان، و٢٥، ص٥٤؛ الوفد التجاري الیاباني، " مجلة غرفة تجارة بغداد"، ج٢، السنة السادسة عشر، بغداد، آذار١٩٥٣، ص٤٨-٥٢.

(٣٠) الزیدي، المصدر السابق، ص٧٥-٧٩.

(٣١) "مجلة الأسواق التجارية" ، بغداد، العدد ٣٢٥، ١٦ آذار ١٩٥٩، ص٦.

(٣٢) "مجلة الأسواق التجارية" ، العدد ٣٥٠، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩، ص٢.

(٣٣) " وزارة التخطيط "، دائرة الإحصاء المركزي قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الإحصائية للتجارة الخارجية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٦٠، (بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦١)، ص١٨-١٩؛ الزيدي، المصدر السابق، ص٨٤.

(٣٤) نقلاً عن: د. ك. و.، وزارة النفط- الديوان ٢١٨٠٠/٢٤٠، جلسة مجلس الوزراء ١/تموز/١٩٦٤، و٥، ص٧-٨؛ فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي أرتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، الكتاب الرابع، ج١١، (بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٧٦)، ص٥٣٢-٥٣٤؛ " جريدة الوقائع العراقية "، العدد ٩٨٨ في ١٧ آب ١٩٦٤، ص٣-٤.

(٣٥) د. ك. و.، وزارة المواصلات ٤٢١٣٠٠/٢٦٠، منهاج مجلس الوزراء ١٩٦٢، و٦، ص١٢-١٣؛ " مجلة الكمارك والمكوس "، العدد ٣٨، السنة العاشرة، بغداد، كانون الأول ١٩٦٤، ص٩٥-٩٦.

(٣٦) د. ك. و.، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقتصادي ٥٢٠٢٠١/١٠٢٠، اليابان، و٣٠، ص٢٦٠-٢٦٢؛ " جريدة الإقتصاد العراقي "، العدد ٥٥ في ٧ أيلول ١٩٦٤، ص١-٢.

(٣٧) " مجلة الشؤون الإقتصادية "، العدد ٤٥٣، ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، ص١.

(٣٨) د. ك. و.، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ٤٢٠٧٠١/٣٧٩، التعاون الدولي (١٩٦٦-١٩٦٧)، و٢٥، ص٣٢.

(٣٩) د. ك. و.، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقتصادي ٥٢٠٢٠١/١٠٢، اليابان، و٣٠، ص٢٤٨-٢٤٩؛ " جريدة الإقتصاد العراقي "، بغدا، العدد ٢٤٠ في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨، ص٤.

(٤٠) " وزارة التخطيط"، دائرة الإحصاء المركزي، شعبة التجارة الخارجية، موجز لإحصاءات تجارة العراق الخارجية ١٩٦٣، (بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٦٥)، ص ٤-١٠؛ عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تاريخ تجارة العراق(١٩٥٨-١٩٧٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية- ابن رُشد- ، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢٦٧.

(٤١) " وزارة التخطيط "، دائرة الإحصاء المركزي، شعبة التجارة الخارجية، نشرة إحصاءات تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٦٥، (بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٧)، ص٥-٨؛ " وزارة التخطيط "، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٨، (بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٩)، ص٣٦٨؛ الزيدي، المصدر السابق، ص ٦٩-٨٥.

(٤٢) محمد عمر الفرا، علاقات اليابان والخليج العربي، " مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية"، العدد٢، السنة الأولى، الكويت، نيسان ١٩٧٥، ص ٤٦.

(٤٣) " وزارة التخطيط "، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٨، ص٤٠٤-٤٠٦؛ علي، قحطان، المصدر السابق، ص١٠٤.

(44) White Paper on International Trade Japan 1973, (Japanese External Trade Organization, 1974), p.168.

(45) Statistical Survey of Japan's Economy, p.42.

(٤٦) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية-اليابانية ١٩٨٠-١٩٩٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٧-١٨.

(٤٧) جهاد مجيد محيي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية- الإيرانية، بحث في كتاب: آسيا وأفريقيا والحرب العراقية الإيرانية،(بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، ١٩٨٦)، ص١٤-١٥.

(٤٨) عبد الأمير رحيمة العبود، المصالح اليابانية في الخليج العربي وأثرها على العلاقات الإقتصادية بين اليابان وأقطار الخليج العربي، " مجلة الإقتصادي العربي "، العدد ١-٢، السنة التاسعة، بغداد، ١٩٨٥، ص٨٦-٨٧.

(٤٩) رؤوف عباس حامد، المصالح اليابانية في الشرق الأوسط،" مجلة الشرق الأوسط"، العدد٢، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامع عين الشمس، ١٩٧٥، ص٢٧.

(50) Helmar Krupp, Energy Politics and Schumpeter Dynamics Japan's Policy between Short- Term wealth and Long-term Global Welfare, (Tokyo, Springer Japan KK, 1992),p.47.

(٥١) نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج. إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص٢٠٤.

(52) Diana Tosca(ed.), U.S- Japanese Economic Relations, (New York, Pergamon Press, 1979), p.62.

(53) Kodansha Encyclopedia of Japan,Vol.,8,1st.ed,(Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983),pp.3-4;

تغلغل اليابان الاقتصادي في الشرق الأوسط،"مجلة الأسواق التجارية"،ع١٣، ٣١ تموز ١٩٥٧،ص١-٨.

(٥٤) شارلس عيساوي ومحمد يغانه، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلمان، (بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٦)، ص ٧٠؛ جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١-١٩٧٢،(بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، ص١٢٤-١٢٥.

(55) Mohammed Sadiq Al-Mahdi, Middle East Crude Oil Industry: A Case study of weakening Oligopoly, Unpublished Ph. D. dissertation, (Faculty of the Graduate school of Arts and sciences of the University of Pennsylvania, 1966), pp. 177-178.

(٥٦) دانييل يرغن، الجائزة – ملحمة البحث عن النفط والمال والسُلطة من بابل إلى بوش، ترجمة حسام الدين خضور، ط١، (دمشق، دار التكوين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٦٢٣-٦٢٤.

(٥٧) " جريدة الإقتصاد العراقي "، العدد ٢٠ في ٦ كانون الثاني ١٩٦٤، ص٥؛ " مجلة الأسواق التجارية"، العدد ٥٦٤ ، ١ شباط ١٩٦٤، ص١٢.

(58) Al-Mahdi, Op. Cit., p181.

(59) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.1 , p. 298;

" نشرة شؤون النفط "، بغداد، العدد ٤٢١٣، نيسان ١٩٦٦، ص٤.

(٦٠) "نشرة شؤون النفط "، العدد ٤، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٨، ص٥-٦.

(٦١) تجارب اليابان تصلح أساساً لنهضة صناعية عربية،"مجلة العالم العربي واليابان"،مج١، ع٣، نيسان ١٩٧٧، ص٧-٨؛ عنتر، المصدر السابق، ص٩٣؛ البستكي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٦٢) بيتر ر. أودل، النفط والقوة العالمية خلفية أزمة النفط، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص ١٤٨-١٤٩؛ محمد علي عبد الكريم الماشطة، الطاقة- النفط واتجاهات الطلب حتى عام ١٩٨٥، (بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٧٧)، ص١١٢.

(63) White Paper on International Trade Japan 1973, pp.169-170.

(64) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 1, p.71-72.

(٦٥) الشركة العربية اليابانية للنفط ماذا فعلتْ بامتيازها؟، " مجلة البترول والغاز العربي "، العدد٨، السنة الرابعة، أيار ١٩٦٩، ص١٩-٢٠.

(٦٦) حامد، المصدر السابق ، المصالح اليابانية ، ص١٢٥؛ عيساوي وبغانه، المصدر السابق، ص٧١.

(٦٧) " مجلة الأسواق التجارية "، العدد ٢٨٠، ٢٨ حزيران ١٩٥٨، ص٦-٧؛ يرغن، المصدر السابق، ص٦٢٥.

(٦٨) "مجلة الإقتصادي"، العدد ١، السنة الثانية، تموز ١٩٦١، ص٨٢؛ شركة النفط العربية(اليابانية)، "مجلة البترول العربي والاقتصاد"، مج٢، العدد ٢-٣، بغداد، شباط – آذار١٩٦٦، ص٣٠-٣١.

(٦٩) حامد، المصدر السابق، ص٣٣.

(٧٠) "نشرة شؤون النفط"، العدد٢٣، ١٣ حزيران ١٩٦٦، ص٦-٧.

(71) White Paper on International Trade Japan 1972, p.149.

(72) Statistical Handbook of Japan,(Tokyo, Bureau of Statistics of the Prime Minister,1977), p.88.

(73) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5 , p.122.

(74) Regional Co-operation in Asia, Annual meeting of Directors of Development Training and Research Institutes, (Tokyo, 10th – 14th March, 1969), p.39.

(٧٥) خليل حمود عثمان الجابري، أبو ظبي ١٩٤٥-١٩٧١. دراسة تاريخية في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية،(بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١)، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٧٦) خالد العزي، الخليج العربي ماضيه .. وحاضره، (بغداد، مطبعة الجاحظ، ١٩٧٢)، ص٢٨٠-٢٨١؛ "نشرة شؤون النفط"، العدد ٥٠، ١٨ كانون الأول ١٩٦٧، ص٥.

(٧٧) الفرا، المصدر السابق، ص٤٧؛ الجابري، المصدر السابق، ص٣٢٣. للتفاصيل ينظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, pp.205-208.

(78) The Far East and Australasia 1971, 3rd . ed., (London, Europa Publications Limited, 1971), pp. 790-791.

(٧٩) "مجلة البترول والغاز العربي"، العدد١٠، السنة الثالثة، تموز ١٩٦٨، ص٤٩؛ الجابري، المصدر السابق، ص٣٢٤-٣٢٨.

(80) White Paper on International Trade Japan 1972, p.42.

(٨١) الفرا، المصدر السابق، ص٤٧-٤٨؛ الجابري، المصدر السابق، ص٣٢٨-٣٢٩.

(٨٢) حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، (بغداد، ١٩٧٤)، ٣١-٣٢.

(83) Yuji Hosoya, Review on Economic Relations between Japan and Middle East in 1974, "Digest of Japanese Industry", No. 115, (July 1977), p.22.

(٨٤) الفرا، المصدر السابق، ص٦٠-٦٢.

(85) White Paper on International Trade Japan. 1973, p. 174.

(٨٦) حامد، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤؛ العزي، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٨٧) علي أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربية ١٩٧٢-١٩٨٧، (الكويت، منظمة الأقطار العربية المُصدّرة للبترول، ١٩٨٧)، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٨٨) سونوكو سوناياما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، (دُبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص١٢-١٣.

(89) الجدول من عمل الباحث إعتماداً على White Paper on International Trade Japan 1973, pp.168-173; Statistical Handbook of Japan, p. 89.

Japan's economic policy toward Iraq and the Arab Gulf states (1952-1973)"Historical study"

Assist. Prof.Dr. Wisam Hadi Akar .

The Ministry of Education

General Directorate of Education in Baghdad / Al-Karkh II

qfqf428@gmail.com

Key words: the Japanese economy, Iraq, the Arabian Gulf

Summary:

The Arab countries occupied a prominent importance in the Japanese political map, and this importance comes from accurate calculations based on the control of economic standards exclusively on the Japanese vision of the world. Japanese economic behavior aims to achieve the maximum benefit for obtaining raw materials and marketing its products on the one hand, and the lowest costs by avoiding indulgence In political problems that are not calculated with consequences from another side. It is noticeable in general that the economic goals dominate in the Japanese policy strategy towards those countries in various aspects, even when Japan tends to provide economic aid to a number of Arab countries, this is within the framework of a comprehensive vision to avoid provoking negative reactions from other regional and international parties.

The problematic research tried to discuss the following questions When did the economic trend towards Arab countries start? How did Japanese economic policy develop in that vital region of the world? Are economic considerations alone that drove Japan towards it, or are there other considerations that were behind the aforementioned Japanese trend? What is Japan's position on the oil crisis that followed the October 1973 war? How did it deal with it and what are its implications for the Japanese economy? As well as studying Japan's economic policy towards the Arab Asian countries? The answer to

these questions will reveal the importance of examining the economic policy of Japan towards the Arab Asian countries, and in a way that allows a complete assessment of the success or failure of that policy.